Remove Watermark Now

السكان في العراق لغاية عام 2035
دراسة تحليلية

د.عبد الغفور الاطرقجي
د. مهيب كامل فليح الراوي

ABSTRACT

The population studies are one of the difficult tasks facing the world in all periods. most of the researchers and who have relationship to population policies and development plans, may have succumbed to the idea that the population problem is based and confined mainly in the rate of increase in population, or the so – called population explosion, and not the content because of its pressure on resources and there is no problem of population if the resources are available and therefore no need for the development and implementation of population policies in any way . While the population policies here should take a range of general and comprehensive in every respect to population and demographic phenomena distribution, not only related to the rate of population increase.

This research studies and analyzes the indicators of growth and distribution of population in Iraq to estimate the size of population up to 2035, and suggests the most important population policies required.

المقدمة :

تعد دراسة القضايا السكانية هي من الدراسات الصعبة والمهمة التي تواجه العالم في جميع الفترات . وان اغلب الباحثين و من لهم علاقة بالسياسات السكانية و خطط التنمية ، قد يكونوا متأثرين في فكرة تتمحور في ان المشكلة السكانية تتركز و تنحصر اساسا في معدل الزيادة في السكان ، او مايدعونه بالانفجار السكاني ، لا مضمونه او ذاته ، وذلك لضغطه على الموارد . فاذا ما توفرت الموارد فلا وجود لمشكلة سكانية ومن ثم لا داعي لوضع سياسات سكانية وتنفيذها بأي شكل من الاشكال ، في حين ان السياسات السكانية ينبغي ان تأخذ مداها العام والشامل في كل ما يخص السكان والظواهر والتوزيعات السكانية وليس فقط المعدلات ذات العلاقة بزيادة السكان .

مشكلة البحث : تنبع مشكلة هذا البحث من عدم الاكتراث في وضع السياسات السكانية للتحكم في نمو السكان ومعدلاته وغياب السياسات السكانية اللازمة ذلك ان المشكلة السكانية في العراق غير ظاهرة بشكل واضح على الرغم من كونها تمس حياة المواطن بشكل مباشر، ولا سيما موضوع الضغط على الموارد والخدمات ، فضلاً عن سوء توزيع السكان بين المحافظات وبين الريف والحضر والضغط الشديد على المرافق لا سيما مياه الشرب والصرف الصحي والمواصلات وغيرها . وهو بذلك سيدخل ضمن التحديات التي تواجه عملية التنمية في العراق ، وهي مشكلة سوف تهدد المجتمع العراقي على الاقل خلال العقدين القادمين وهذا ما يؤكد عليه بحثنا .

فرضية البحث : تركز فرضية البحث في ان الزيادة السكانية وتأثيراتها ستمثل مشكلة حقيقية للعراق في المستقبل وستكون من ابرز التحديات التي ستواجه عملية التنمية .

هدف البحث : يهدف هذا البحث الى دراسة وتحليل مؤشرات النمو والتوزيع السكاني في العراق وتقديرات السكان لغاية عام 2035 . و اقتراح اهم السياسات

pdfelement

السكانية المطلوبة لمواجهة الزيادة المتوقعة في حجم السكان .

1- **حجم السكان و معدل النمو في العراق** :

يلاحظ و بشكل عام بعد النهضة الصناعية في اوربا ظهرت مدن كبيرة في انكلترا مثل(لندن ومانشستر) وفي امريكا (نيويورك و شيكاغو) والعالم الثالث (الدول النامية) بداية كلكتا و بومباي و القاهرة و نيومكسكو .اليوم هناك 60 مدينة في العالم يزيد عدد سكانها عن 4 مليون نسمة . وفي العراق فقد كان السكان الحضر يمثلون نسبة 49% من مجموع السكان و وصلت هذه النسبة الى ما يقرب من 70% عام 2010.

ان الخصائص الديموغرافية الاساسية في العراق تتمحور في ان عدد سكان العراق قد شهد نموا سريعا ومتواصلا وهذا ما يلاحظ من نتائج التعدادات العامة للسكان والتقديرات السكانية الرسمية . اذ تشير البيانات الى ان عدد السكان كان في كان سنة 1960 قد بلغ 6.8 مليون نسمة ارتفع الى12 مليون عام 1977 و الى 22 مليون نسمة عام 1997 و انه و صل الى29.68 مليون نسمة سنة 2007 ثم الى 32.44 مليون سنة 2010 حيث ان معدل الخصوبة في العراق عال جدا يصل الى 5.2 بالمقارنة مع سوريا 4.1 و لبنان 2.8 و الدول النامية 3.1 و الدول الصناعية 1.7 و اما عموم العالم فيبلغ 2.8 .

و يبين هذا البحث ان مؤشر النمو السكاني السنوي بلغ 3.1 % تقريبا وهي مقاربة الى تقديرات الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات وبالمقارنة مع موسوعة ويكيبيديا فهي اقل من ذلك حيث تذكر أن معدل النمو السكاني يبلغ 2.6% وعلى اي حال يضع العراق في المرتبة 34 من التسلسل العالمي بين 232 دولة فيما ياتي العراق في المرتبة التاسعة بين الدول العربية التي جاءت في مقدمتها دول الامارات العربية المتحدة الى جانب كل من عمان و الكويت و فلسطين و التي بلغت نسبة النمو فيها 8.3% كنتيجة لسياسات تلك الدول السكانية و ارتفاع معدلات الهجرة اليها.

واذا استعرضنا تطور نمو سكان العراق نجده يعد من بين البلدان التي تشهد معدلات نمو سكانية عالية (3.3%) للفترة 1957-1977 و (3.6%) للفترة 1980-1990.ومن الجدير ان نشير الى ان معدل نمو السكان هذا يعتبر مرتفعا بالمقارنة مع معدل نمو السكان سواء في الدول العربية وكذلك معدل نمو السكان في العالم ككل والذي لا يزيد في المتوسط عن 1.7% سنويا, و يزيد بالطبع عن البلاد المتقدمة حيث تنمو بمعدل 0.6 % وهي بذلك تحتاج الى 116 سنة ليتضاعف السكان فيها . و اذا ركزنا على اوربا ، نجد ان معدل النمو السكاني فيها يبلغ 0.3% حيث تحتاج الى 233 سنة ليتضاعف سكانها .و تشير الارقام الاحصائية الى ان العراق تضاعف سكانه خلال العقود السابقة عدة مرات ، و اذا استمر هذا المعدل على هذا المنوال وعلى الرغم مما مر من احوال غير مستقرة منها الحرب و الحصار الاقتصادي و تغيير النظام فسوف يتضاعف عدد سكانه بحسب تقديرنا مرة اخرى خلال ربع القرن القادم ولغاية عام 2035. ويمكن ان يعزى استمرار ارتفاع معدلات نمو السكان هذه رغم الظروف غير الطبيعية الى ارتفاع معدلات الخصوبة عند النساء اللواتي في سن الانجاب (15-49) سنة والمتاثرة ايضا بالعوامل الدينية و الاجتماعية الموروثة . و يشير الجدول رقم (1) الى ان عدد سكان العراق كان قد بلغ 6.299 مليون نسمة في تعداد عام 1957 ارتفع الى 32.438 مليون نسمةعام 2010 حسب تقديرات الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، ان ذلك يشير الى ان السكان قد تضاعف اكثر من 5.1 مرة خلال الفترة 1957-2010 اي في 53 سنة . ومن المعروف ان الدول التي ينمو سكانها بمعدل 1% تحتاج الى 70 سنة ليتضاعف السكان فيها ، مقارنة مع 35 سنة للدول التي تنمو بمعدل 2%سنويا و 23 سنة للدول التي ينمو السكان فيها بمعدل 3%سنويا .

يستنتج من ذلك ان هناك تضاربا بين معدل النمو و بين المعروف عن المستوى الاجتماعي والاقتصادي للمناطق والدول المتقدمة بما فيها اوربا و امريكا ، حيث يزداد

Remove Watermark Now

سكانها بمعدل اقل من 1% وتحتاج الى اكثر من 100 سنة لكي يتضاعف هذا العدد . ان ذلك يعني ان الدول المتقدمة تتيح لسكانها فرصة اكبر للمحافظة على مستوياتهم الاجتماعية والاقتصادية و الصحية و كذلك لتنمية مواردها ومن دون معاناة للتاثير السلبي الناتج عن الضغط السكاني ، بخلاف الدول النامية التي تعاني من معدلات نمو عالية في سكانها و بعبارة اخرى يتضاعف عدد سكانها في فترات قصيرة تقرب من 20 سنة كما هو الحال في العراق وهي فترة لا تكفي لتنمية الموارد او حتى المحافظة على المستوى الاجتماعي و الاقتصادي الذي قد تصله.

جدول رقم (1) حجم السكان و معدلات النمو في العراق1957-2010

السنة	حجم السكان (بالالف)	معدل النمو السنوي %
1957	6299	-
1965	8097	3.1
1977	12000	3.3
1987	16335	3.1
1997	22046	3.0
2010	32438	3.0

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء و تكنولوجيا المعلومات . مجموعة دراسات و تقارير.

pdfelement

2- **التركيب العمري للسكان** :

ان النمو السريع للسكان في العراق اقترن بتغير كبير في التركيب العمري للسكان . فمن دراسة الهرم السكاني للعراق نلاحظ ارتفاع الاهمية النسبية للسكان دون سن العمل والذين هم في الفئة العمرية (اقل من سنة-14 سنة) حيث بلغت نسبتهم 47% عام 1987 و انخفضت عام 1999الى 44.2% وقد يعود سبب هذا الانخفاض الى هبوط معدل الخصوبة للاناث و ارتفاع معدل الوفيات بسبب الحروب والحصار وتشير تقديرات الخطة 2010-2014 الى استمرار هذه النسبة بالانخفاض بعد عام 2003 حتى وصلت الى38.49% عام 2008 معتمدة بذلك على الاتجاه العام الهابط خلال الفترة وفي تقديرنا انها تتجاوز 40% عام 2010 . وعلى اي حال ان هذه الفئة من السكان لم تتجاوز نسبتها 20% في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة . ان ارتفاع هذه النسبة بين السكان يشكل اعباء اقتصادية واجتماعية لتغطية متطلباتها الاستهلاكية كونها خارج حدود النشاط الاقتصادي .اما الفئة العمرية التي تمثل سن العمل (15-64سنة) فقد بلغت نسبتهم 47%عام 1987 ثم ارتفعت الى 52.2% عام 1977 و استمر الارتفاع الى 58.44% عام 2010 وبذلك انخفضت فئة كبارالسن اكثر من 65 سنة من 3.4%عام 1987 الى 3.07%عام 2010 ، و هو ما يؤكد انتماء السكان في العراق الى الهرم السكاني الفتي.

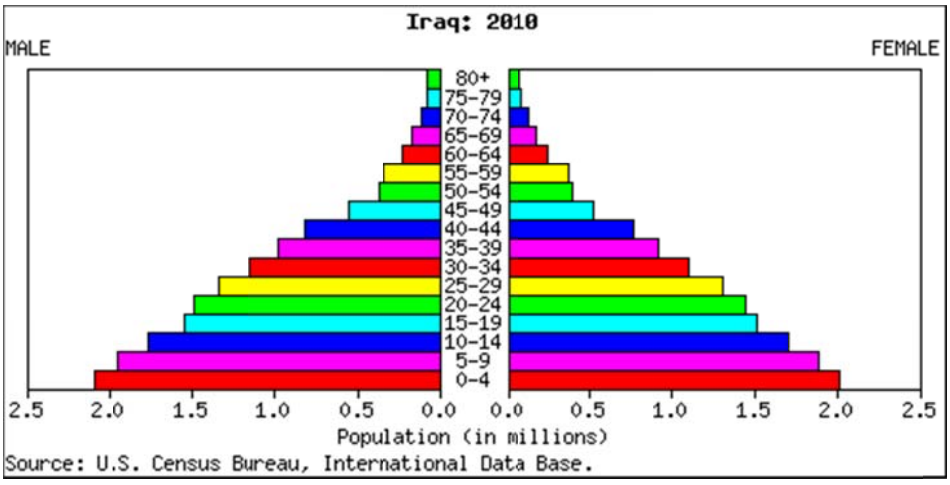

2

-التركيب حسب الجنس :

يلاحظ من دراسة تركيبة السكان في العراق بحسب الجنس ان نسبة السكان الذكور الى نسبة السكان الاناث في حالة توازن تقريبا خلال الفترة 1977-2010 مع وجود بعض التأثيرات الطفيفة نتيجة عامل الهجرة الخارجية ولا سيما بالنسبة للذكور بعد عام 2003 ،فنجد بان نسبة الذكور الى مجموع السكان كانت قد بلغت 51.4% عام 1987 و كانت نسبة الاناث 48.6% و حافظت هاتين على استقراها النسبي لغاية عام 2010 حيث انخفضت نسبة الذكور الى 51%و ارتفعت نسبة الاناث الى 49% .وهي نسب قريبة جدا من النسب التي سبقتها و المتوقع بقائها لغاية عام 2035.

3- **التركيب حسب البيئة** :

لقد ارتفعت نسبة السكان الحضر من 38.8% من اجمالي السكان في عام 1957 الى 63,7% عام 1977 ثم الى 75%عام 1997 مقابل 25%لسكان الريف ثم انخفض الى 67%عام 2010 كما يلاحظ ذلك من الجدول رقم (2). و يعود ذلك الى عوامل الجذب والطرد المتمثلة بالظروف الاستثنائية الي مر بها العراق وكذلك الفروقات الدخلية بين الريف و المدينة و التي تدفع السكان الى الهجرة بالاضافة الى ان نسبة الحضر تختلف بين فترة واخرى بسبب الاستحداثات الادارية الجديدة .و يرجع التركيز الشديد على مستوى المناطق الحضرية الى ثلاثة عوامل اساسية في الاتي :

أ . نمط التنمية الذي عمل على توطين المشروعات الجديدة في المناطق التي تبلورت فيها عبر فترة تاريخية طويلة مزايا نسبية معينة وهي في الغالب مناطق حضرية قريبة من العاصمة وعدد قليل من مراكز المحافظات .

ب . الهجرة غير المنظمة (العشوائية)من الريف الى المدن نتيجة لعوامل الطرد من الريف من ناحية و لعوامل الانجذاب الى المدن من ناحية اخرى . وتعد بغداد العاصمة من اكثر المدن العراقية جاذبة للسكان الريفيين في حين كانت محافظات واسط وميسان من المحافظات الطاردة الى مراكز المحافظات الجاذبة .

ج . كذلك كان لمظاهر العنف التي انتشرت في المحافظات الرئيسة و مراكزها دورا كبيرا في نزوح نسبة من السكان الى المناطق الريفية ولا سيما بعد عام 2003 و هو ما يعلل انخفاض نسبة الحضر بعد هذه السنة .

pdfelement

Remove Watermark Now

جدول رقم (2)توزيع السكان في العراق حسب نسبة التحضر 1957-2010

السنة	نسبة السكان الحضر
1957	%38.8
1977	%63.7
1987	%70.3
1997	%75.0
2010	%67.0

المصدر : الجهاز المركزي للاحصاء و تكنولوجيا المعلومات , مجموعة دراسات و تقارير.

4- التحضر في العراق :

ان النمو الحضري في العراق لم ياخذ طريقه بشكل متوازن مما ادى الى تركز سكان الحضر في مدن قليلة السكان وظهور ظاهرة المدينة المهيمنة الكبرى بغداد . و قد الحق هذا الوضع ضررا كبيراً بتوازن شبكة المدن . و خلق صعوبات كثيرة و جدية امام عملية التنمية الاجتماعية –الاقتصادية . هذه الظاهرة تعكس عدم توازن الشبكة الحضرية وهي سمة عامة تشترك بها الدول النامية . بينما في الدول المتقدمة يلاحظ وجود نوع من التدرج في احجام المدن يتناسب مع الوظائف التي تؤديها . ان تركز الجزء الاكبر من سكان الحضر في المدن الكبيرة يعني ان هناك غياب فعلي للهرمية Hierarchy او نظام المراكز الحضرية الذي يشاهد في عدد من دول العالم .

ان هيمنة المدينة الكبرى تعد مشكلة من وجهة نظر التخطيط الحضري والاقليمي و السياسات المتعلقة بايجاد توازن بين النمو الحضري و الريفي وبين المدن الكبيرة والمتوسطة والصغيرة. ثم ان تركز المشاريع و الاستثمارات في العاصمة ادى الى استمرار نموها غير المتوازن. وتعزى هذه الهيمنة الى النقص في تكامل التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المستوى الوطني و الاقليمي والمحلي والى غياب المشاريع الصناعية والانتاجية في المناطق الريفية.مما حفز على الهجرة الريفية نحو المدن الكبيرة وبالاخص بغداد.

يعد تضخم المدن العراقية من امهات القضايا السكانية التي تحتاج الى سياسات و اجراءات دقيقة و مستمرة وينتج تضخم المدن بشكل عام من مصادر ثلاثة هي :

- الزيادة الطبيعية للسكان ، اي الفرق بين معدل الخصوبة و معدل الوفيات .
- الهجرة الداخلية غير المنظمة من الريف الى الحضر او من المدن الصغيرة الى المدن الاكبر
- الهجرة من الخارج الى مناطق الجذب و فرص العمل و الدخل العالي .

و تزداد هذه المشكلة تعقيدا لان الخدمات والمصالح تتركز في المدن الكبرى . وان المدن نفسها لم تخطط لاستقبال مثل هذه الاعداد الهائلة من البشر . فبغداد الكبرى على سبيل المثال خططت في الستينات لاستيعاب اقل من مليوني نسمة في الثمانينات بينما وصلت الى اكثر من 3.5 مليون . ويبدو ان اتجاه التركز السكاني و تضخم المدن الكبيرة لا سيما بغداد سيتواصل اذا ظلت التنمية الاجتماعية الاقتصادية والعمرانية المتوازنة غائبة عن المهتمين بشؤون التخطيط . فقد بلغ عدد سكان بغداد حوالي 7.7 مليون نسمة بحسب تقديرات عام 2010 و يتوقع ان يصل الى

pdfelement

Remove Watermark Now

حوالي 13 مليون نسمة عام 2035 بحسب تقديرات هذا البحث .

5- **توزيع السكان حسب المحافظات** :

يتبين من الجدول رقم (3) توزيع السكان حسب المحافظات حيث تأتي محافظة بغداد بالمرتبة الاولى و بنسبة 23.8% تليها مباشرة محافظة نينوى 9.5% ثم السليمانية 6.4% والبصرة 6.3%. اما المحافظات الاقل سكانا فهما محافظتي الثنى 2.1% و دهوك 1.7% .

جدول رقم (3) محافظات العراق حسب المساحة و السكان لسنة 2010

المحافظة	المساحة كم2	%	السكان 2010
دهوك	6553	1.5	540535
نينوى	37323	8.6	3090611
السليمانية	17023	3.9	2088018
كركوك	9679	2.2	951241
اربيل	15074	3.4	1707260
ديالى	17685	4.4	1715301
الانبار	137808	31.8	1660123
بغداد	4555	0.2	7716960
بابل	5119	1.5	1824251
كربلاء	5034	1.2	1000546
واسط	17153	3.9	1166475
صلاح الدين	24363	5.7	1332932
النجف	28824	6.6	1193603
القادسية	8153	1.9	1075053
المثنى	51740	11.9	680802
ذي قار	12900	3.0	1772302
ميسان	16072	3.7	889440
البصرة	19070	4.4	2032495
المجموع	434128	99.8	32437949
المياه الاقليمية	924	0.2	-
المجموع الكلي	435052	%100	32437949

المصدر : (1) الجهاز المركزي للاحصاء, اسقاطات سكان العراق حسب المحافظات للسنوات 1997-2012, دائرة احصاءات السكان و القوى العاملة .

(2) الجهاز المركزي للاحصاء , المجموعة الاحصائية السنوية ,2003 , جدول (1/1) ص 7 .

pdfelement

Remove Watermark Now

6- السكان النشيطون اقتصاديا :

يمثل السكان النشيطون اقتصاديا الفئة العمرية (15-64) سنة والذين يمثلون قوة العمل المتاحة في الاقتصاد و يمكن تصنيفهم كعاملين او متعطلين في ضوء نشاطهم الاساسي .

اظهرت نتائج التعداد العام للسكان لعام 1977 ان نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي كانت 23.5% من اجمالي السكان ، ارتفعت لتصل الى 24.8%في عام 1987 ثم انخفضت لتصل الى 23% عام 1997 ، الا ان هذه النسبة بعد عام 2003 ارتفعت الى 29%عام 2010 الا ان الزيادة البسيطة هذه في هذه النسب و استمرار انخفاضها لعقود من الزمن مقارنة بالنسب الدولية هي نتيجة حتمية لانحسارالانشطةالاقتصادية و انخفاض فرص العمل للفئات العمرية في سن العمل والتي تدخل سوق العمل لاول مرة ، ومما حد من امكانات تحسين نسبة السكان النشطين اقتصاديا الى اجمالي السكان بعد عام 2003 استمرار عدم استقرار الوضع الامني . كما ساهمت العوامل ذاتها في انخفاض معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي للسكان في سن العمل من 45.2% عام 1987 الى 43.6% عام 1997 ليعاود ارتفاعه النسبي البسيط بعد عام 2003 ليصل الى 52.2% عام 2010 , وان هذه النسب هي دليل على انخفاض مشاركة السكان في سن العمل في النشاط الاقتصادي الى النصف و هذا يعد تفسيرا علنيا و تاكيدا احصائيا على وجود ظاهرة البطالة بين صفوف قوة العمل الفعلية اما اذا نظرنا الى مجال توزيع السكان النشطين اقتصاديا حسب الجنس فسنجد ان نسبة الذكور 47% و نسبة الاناث 11.4%عام 2010 . مما يفسر تدني نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي على الرغم من ان التركيب النوعي للسكان يؤكد على تقارب نسبة الذكور من نسبة الاناث في حجم السكان و كذلك تقاربها في نسبة السكان في سن العمل حيث بلغت بحدود 54% للذكور و 53.1% للاناث عام 2010 الا ان نسبة مساهمة الذكور في النشاط الاقتصادي شكلت نسبة 83% في حين لم تمثل نسبة مساهمة الاناث سوى 17% بحسب تقديرات عام 2010 و كما وبين في الجدول رقم (4)

جدول رقم (4)السكان و السكان في سن العمل و السكان النشطين اقتصاديا و معدلات المشاركة للسنوات 2002-2010

السنة	الجنس	السكان	السكان في سن العمل	النشطون اقتصادياً	النشطون اقتصادياً في سن العمل	نسبة السكان في سن العمل الى السكان	معدلات النشاط الاقتصادي	النشطين في سن العمل/السكان في سن العمل
2002	ذكور	12814121	6789847	5724359	5520812	52.99	44.67	81.31
	اناث	12750714	6670880	1201175	1173210	52.32	9.42	17.59

Remove Watermark Now

2004	المجموع	25564835	1346072	6925534	6694022	53.44	27.09	49.00
	ذكور	13629337	7269084	6154288	5948151	53.33	45.15	81.83
	اناث	13510248	7113984	1351909	1322989	52.66	10.01	18.60
	المجموع	52704420	2784379	14431731	13965162	53.78	27.66	49.18
2008	ذكور	15394248	8274241	7129446	6916433	53.75	46.31	83.59
	اناث	15183550	8052637	1717759	1686677	53.04	11.31	20.95
	المجموع	30577798	1632687	8847205	8603110	54.20	28.93	51.91
2010	ذكور	16332508	8819554	7808425	7408425	54.0	47.00	84.00
	اناث	16105441	8551989	1795917	1795918	53.10	11.40	21.00
	المجموع	32437949	1737154 3	9604342	9204343	54.30	29.0	52.20

المصدر: (1)خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010-2014 الجزء الاول/ وثيقة الخطة ,جدول رقم (7) ص 21.

(2) السنة 2010 تقديرات البحث.

7- **القوى العاملة و التشغيل** :

يعد السكان في سن العمل هو الطاقة الكامنة في المجتمع والقوى العاملة المتاحة في الاقتصاد الذي قد يتسرب عددا منهم بسبب البطالة الاختيارية الى جانب الاجبارية فيرفع من درجة الاعالة في الاقتصاد التي سجلت 113 عام 1977 ، علما ان هذه الدرجة تزداد كلما ازداد معدل نمو السكان مقارنة بمعدل نمو القوى العاملة التي اكدتها الاحصاءات تاريخيا وللمدة 1977-1997 حيث كان معدل نمو السكان 3.1%في حين لم تتجاوز نسبة نمو قوة العمل عن 2.7% و ذلك لتاثر القوى العاملة خلال هذه المدة بمجموعة عوامل ديموغرافية واقتصادية واجتماعية منها طبيعة التركيب العمري لسكان العراق والذي يميل لفئة السكان صغار السن (اقل من 14 سنة) واتساع مجالات التعليم الذي ساهم في عدم الالتحاق المبكر الى سوق العمل ناهيك عن انخفاض نسبة مساهمة الاناث في النشاط الاقتصادي ، في حين اكدت المسوحات الاحصائية بعد عام 2003 انخفاضا ملموسا في درجة الاعالة في الاقتصاد العراقي الى 76 عام 2008 مقارنة بمعدل نمو السكان الذي زاد عن 3% متاثرة بتغير التركيب العمري للسكان لصالح فئة السكان في سن العمل التي ارتفعت نسبتها الى 58.44% عام 2008 . علما ان ارتفاع

هذه النسبة لا يعني انخفاضا في درجة الاعالة فقط بل يعني عرضا اضافيا متاحا من قوة العمل سيدخل سوق العمل الذي قدر للمدة 2004– 2007 بما يقرب من 1331970 عامل مما يضع خطة التنمية الوطنية الحالية 2010 –2014 امام تحدي كبير يتمثل في مديات قدرتها على توليد فرص عمل لهذا العرض الاضافي من قوة العمل الحالي والمستقبلي في ظل قيود انتاجية ومالية ومؤسساتية واختلالات واضحة المدى في حجم وتوزيع قوة العمل حسب الانشطة والقطاعات الاقتصادية .

قدر المجموع الكلي لقوة العمل في العراق بقطاعيه العام و الخاص بـ5072811 عام 2002 ازداد الى 7664177 عام 2007 , و كانت نسبة التشغيل للقوى العاملة في القطاع العام 19.3% عام 2002 انخفضت الى 14.7% عام 2007 كنتيجة طبيعية لتغير واقع التشغيل في العراق شكلا و مضمونا بعد عام 2003 في حين استحوذ القطاع الخاص على النسبة الاكبر والتي ازدادت من 80.7% عام 2002الى 85.3% عام 2007 هذا التباين في نسب توزيع قوة العمل مابين القطاعين العام والخاص رافقه تباين واضح المعالم في توزيع المشتغلين من قوة العمل حسب الانشطة الاقتصادية لعام 2007 حيث كانت نسب التشغيل الاكبر للقطاع الخاص في كل من ان انشطة الزراعة والصيد وتجارة الجملة و المفرد بواقع 98% لكل منهما, و90% في انشطة التشييد والبناء و 82% في انشطة النقل والاتصالات و 66.5% في الصناعة التحويلية ، في حين سجل القطاع الخاص مستويات تشغيل متدنية في كل من قطاع التعدين والمقالع والاستخراج 14.5% و الماء والكهرباء 18.5% وقطاع الخدمات 35%, ووزعت نسب التشغيل مناصفة بين القطاعين العام والخاص في نشاطي التمويل و التامين .

و انطلاقا من هذا الواقع لوحظ بان خطة التنمية الوطنية تتطلب الى توفير البيئة المؤسساتية اللازمة لدعم و تطوير القطاع الخاص و جعله شريكا اساسيا و فاعلا في تنفيذ اهداف التنمية لكي يكون قادرا على توليد فرص عمل جديدة تستوعب الزيادة في عرض العمل المتراكم والمتوقع وفقا للمعطيات الاحصائية .

وللتحضر ايضا انعكاسا على طبيعة اتجاهات التشغيل في العراق , تلك الانعكاسات التي عكست الاثر السلبي لدرجة التحضر في هيكل التشغيل و التي تعمقت بعد عام 2003 , حيث ازدادت نسبة المشتغلين في الانشطة غير السلعية من اجمالي المشتغلين من 59% عام 2006 الى 82% عام 2008 مما بدل على عجز قطاع الصناعة التحويلية على استيعاب الزيادة في قوة العمل و التي لم تشكل نسبة المشتغلين فيه سوى 5.9% عام 2006 و ازدادت عام 2008 لتصل الى 13.7% مما يجسد الاثر السلبي لارتفاع درجة التحضر و البالغة بحدود 65% عام 2008 و يؤكد على ان انتقال قوة العمل من الريف الى المدينة لم يكن بفعل عوامل التصنيع و الجذب كما هو الحال في مسارات التطور التاريخية للدول المتقدمة وانما بسبب عوامل الطرد من الريف . و اذا نظرنا الى هيكل المشتغلين حسب النوع الاجتماعي فنجد ان نسبة مساهمة المراة في النشاط الاقتصادي منخفضة ومتاثرة بمجموعة عوامل مؤسساتية وثقافية و اقتصادية و قانونية عمقت من حدة هذا الانخفاض مقارنة بالذكور .

من خلال دراسة البطالة في العراق يلاحظ بانه لم تبرز هذه الظاهرة بمعدلاتها المتفاقمة خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي بسبب ظروف التعبئة العسكرية العامة التي شملت معظم السكان النشيطين اقتصاديا لذا لم تتجاوز معدلاتها 5% حسب احصاءات عام 1987، الا ان البطالة بعد عام 2003 اخذت تشكل هاجسا مقلقا للدولة بعد ان تفاقمت معدلاتها و تنوعت اتجاهاتها وتعددت اسبابها بحيث تجاذبت اسباب الماضي مع ظروف الحاضر في دفع معدل البطالة الى الارتفاع ليصل الى 28% حسب مسح التشغيل و البطالة لعام 2003 ثم تراجع الى 18% عام 2006 و الى 15% عام 2008 و هذا الانخفاض يعزى الى طبيعة سياسة التشغيل التي تبنتها الحكومة بعد عام

Remove Watermark Now

2005 والهادفة الى زيادة اعداد المشتغلين في الدولة و الجهاز الامني .

كما اظهرت بيانات مسح التشغيل و البطالة ، ان معدلات البطالة بين الذكور كانت الاعلى عام 2003 و البالغة 30.2%انخفضت الى 14.3% عام 2008 في حين ارتفعت معدلات البطالة للاناث عام 2008 الى 19.6% بعد ان كانت 16% عام 2003 , وقد اتسم معدل البطالة بين صفوف فئة الشباب بعمر (15-24) سنة بالارتفاع و استحوذت على نسبة 30% من العاملين و كان وعدل البطالة بين ذكور هذه الفئة 30% مقارنة ب 32% للاناث في حين سجلت الفئة العمرية (60-64) سنة اقل معدل للبطالة 4.63% حسب نتائج مسح عام 2008.

ويلاحظ الاختلاف واضحا عند المقارنة بين الريف والحضر، اذ تراجع معدل البطالة في الحضر من 30% عام 2003 الى حوالي 13% عام 2008 ثم الى 12.3%عام 2010 ، في حين انخفضت النسبة في الريف من 25%عام 2003 الى حوالي 13% عام2008 ثم الى 12.2% عام 2010 كما يلاحظ ذلك من الجدول رقم (5). و لعل القضايا الامنية و افتقار مشاريع اعادة الاعمار لتوليد فرص عمل جديدة ومشكلات تخصيصات الانفاق الاستثماري من اجمالي النفقات العامة و غياب الاستثمار الاجنبي المعزز لمبدأ تشغيل قوة العمل الوطنية وعدم فاعلية المنح و القروض الخارجية باتجاه توليد فرص عمل وهذه جميعها تعد حزمة من العوامل ذات التاثير المتبادل في رفع معدلات البطالة واستمرارها.

جدول رقم (5)معدلات البطالة في العراق حسب البيئة و الجنس للسنوات 2003-2010

السنة	حضر			ريف			المجموع		
	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع	ذكور	اناث	المجموع
2003	31.1	22.3	30.0	28.9	6.7	25.4	30.2	16.0	28.1
2004	28.3	22.4	27.2	31.2	3.1	25.7	29.4	15.0	26.8
2005	18.6	22.7	19.3	20.2	2.6	16.9	19.2	14.2	18.0
2006	19.7	37.4	22.9	15.0	8.0	13.2	16.2	22.7	17.5
2007	11.4	14.7	11.9	12.3	5.0	11.0	11.7	11.7	11.7
2008	13.1	25.0	15.2	14.9	8.4	13.4	14.3	19.7	15.3
2010	12.3	19.9	13.6	13.6	6.7	12.2	13.0	15.7	13.5

المصدر : (1) السنوات 2003-2007 ,خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010-2014 الجزء الاول /وثيقة الخطة , جدول رقم (8)ص23.

(2)السنوات 2008-2010 تقديرات البحث.

8- الاسقاطات السكانية لغاية عام 2035 :

من خلال درستنا لتطورات المؤشرات و المتغيرات السكانية يمكن ملاحظة ما يأتي :

- ان معدل النمو السكاني في العراق ما يزال مرتفعا نتيجة ارتفاع معدل الخصوبة الكلي , وهذا بالطبع يتطلب الزيادة المستمرة في

Remove Watermark Now

معدلات الانفاق الاستهلاكي اللازم لسد متطلبات الفئة المستهلكة من السكان (فئة السكان دون سن العمل +فئة السكان خارج سن العمل) .

- اظهر الواقع الديموغرافي ارتفاع معدلات الاعالة في الاقتصاد العراقي حيث يلحظ ان اقل من نصف سكان العراق هم مستهلكون والبقية المنتجة تقع عاتقهم مسؤولية اعالة انفسهم واعالة الفئة المستهلكة في الاقتصاد , مما يولد ضغطا كبيرا على الموارد الاقتصادية , و تحديا لسوق العمل وامكاناته في توليد فرص عمل جديدة .
- انخفاض معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي لفئة السكان في سن العمل (15-64) سنة على الرغم من ارتفاع نسبتها ضمن التوزيع النسبي لاجمالي السكان .
- ان معدلات البطالة لا تزال مرتفعة في الاقتصاد العراقي التي تتركز في فئة الشباب نتيجة لضعف سياسات التشغيل وان نصيب الاناث منها اعلى من نصيب الذكور.
- وعلى الرغم من التغيرات الحاصلة في اقيام المؤشرات السكانية في العراق و لغاية عام 2010 الا ان معدل النمو السكاني حافظ على وتيرته و يتوقع له المحافظة على نسبة بلغت 3%على المدى المتوسط و الطويل وهذا ما اشارت اليه وثيقة خطة التنمية الوطنية 2010 -2014 .
- و يرى البحث الى ان هذه النسبة ربما سترتفع الى نحو 3.3%بعد عام 1015 في حالة تحسن و استقرار الاوضاع الامنية و السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية .حيث يلاحظ انه بالرغم من الظروف غير المستقرة التي مرت بالعراق خلال العقود الثلاثة الماضية بقيت معدلات النمو السكاني مرتفعة و ترتفع مع اي تحسن يذكر في حينها , ولا يفوتنا ان نذكر بان العراق كان قد شهد بشكل عام زيادة ايضا في هجرة السكان داخلية وخارجية قدرتها منظمة الهجرة الدولية بحوالي خمس السكان .

و بهدف اتباع اسلوبا علميا و واقعيا لا اعداد تقديرات مستقبلية لسكان العراق لغاية سنة 2035 فقد تم القيام بالعمليات التالية :

9-تقييم البيانات الأساسية وتمهيدها

إن بيانات التركيب العمري للسكان تمثل الجوانب الأساسية التي يعتمد عليها في إعداد الإسقاطات والتقديرات السكانية ،وحيث إن هذه البيانات عادة ما تشوبها الأخطاء والتي بدورها تؤثر على منطقية ودقة إعداد الإسقاطات والتقديرات فان العادة جرت على تعديل وتمهيد هذه البيانات وفق أساليب معتمدة وموصى بها دوليا" ومن هذه الطرق طريقة الأمم المتحدة ، طريقة أريجا ، فراج ، طريقة نيوتن، وطريقة (Strong).

وتم اختيار طريقة (Strong) التي أعطت أفضل تقييم للبيانات الممهدة بهذه الطريقة .

الافتراضات:

تم إعداد الافتراضات الخاصة بالخصوبة والوفاة والهجرة خلال الفترة المطلوب وإجراء الإسقاط لها وذلك بعد دراسة النواحي الاقتصادية والاجتماعية للسكان في الفترة السابقة والحالية والتي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في اتجاهات ونمط نمو هذه المتغيرات ومدى تأثير ذلك على نمو السكان في سنوات الإسقاط وأدناه استعراض الافتراضات الخاصة بكل متغير.

9-1-1 الخصوبة:

تمثل الخصوبة أهم المتغيرات التي تؤثر في نمو السكان وتحديد مستوى واتجاهات هذا النمو ولغرض وضع افتراضات أكثر واقعية لاتجاهات ونمط هذا المتغير في السنوات التي يتطلب توفير إسقاطات وتقديرات للسكان ولكون هذا المتغير يتأثر بالعوامل

pdfelement

Remove Watermark Now

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتجاهات نمو وتطور هذه العوامل في المجتمع لذا يتم دراسة الخصوبة مع هذه العوامل ومنها التعليم والزواج والتحضر والعمل .

ولأهمية الخصوبة في التأثير على حجم السكان مستقبلا يتم وضع ثلاث افتراضات لاتجاهات الخصوبة بالاعتماد على معدل الخصوبة الكلية ومعدل الخصوبة العمرية ، وهي:

افتراضات الخصوبة في الإسقاط العالي: وفيه يتم الاعتماد على الخصوبة المقدرة لسنة الأساس وأعلى مستوى ستصل أليه الخصوبة خلال سنوات الإسقاط .

افتراضات الخصوبة في الإسقاط المتوسط : يتم افتراض إن معدل الخصوبة الكلية سينخفض بنسبة معينة خلال سنوات الإسقاط .

ج. افتراضات الخصوبة في الإسقاط المنخفض : وفيه يتم افتراض أدنى مستوى ستصل أليه الخصوبة خلال سنوات الإسقاط نتيجة تأثير العوامل المشار أليها سابقا" (التعليم ،الزواج ،التحضر والعمل).

وتم الاعتماد على المستوى المتوسط الذي يشير إلى انخفاض مستوى الخصوبة بمقدار (2.5%) لكل 5 سنوات.

9-1-2الوفاة:

من اجل وضع الفرضيات الخاصة بالوفيات يتطلب دراسة الواقع الخاص بمستوى الوفاة في المجتمع والذي يرتبط بدوره بالعديد من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والصحية السائدة ،وتم تحديد مستوى الوفاة من خلال مؤشر توقع الحياة عند الولادة والذي يتم استخراجه بالاعتماد على نتائج التعداد (الطرق غير المباشرة) لصعوبة الحصول عليه عن طريق التسجيل الحيوي ومن ثم يتم تقدير مستوى الوفاة وبناء جداول الحياة الضرورية لعملية الإسقاط وتم الافتراض إلى إن توقع الحياة عند الولادة سيزداد بمقدار(0.5) سنة كل 5 سنوات لكل جنس .

9-1-3 الطريقة المستخدمة في الإسقاطات

هناك العديد من طرق الإسقاط والتقدير الخاصة بالسكان ولكل طريقة عيوبها ومحاسنها ، وعادة يتم استخدام طريقة معينة بناءا" على توفر بيانات أساسية للفترة التي يتم فيها إعداد الإسقاطات وبيانات الأساس وكذلك الفترة السابقة التي يمكن من خلالها تحديد الاتجاهات المستقبلية لمتغيرات السكان والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر في نمو وتوزيع وتركيب السكان، إن توفر البيانات الأساسية ودقتها وشمولها يساعد إلى حد كبير في وضع الافتراضات المناسبة لتطوير المتغيرات المختلفة وبالتالي التوصل إلى نتائج أكثر دقة في تقدير السكان وفي هذا المجال فقد تم استخدام الطريقة التركيبية للإسقاط في كافة الإسقاطات التي أعدت في الجهاز المركزي للاحصاء والموصى باستخدامها من قبل قسم السكان التابع للأمم المتحدة والذي يتطلب تقدير وإسقاط كل متغير من متغيرات السكان على حدة والتي هي (الخصوبة والوفيات والهجرة) وبموجب هذه الطريقة يتم إسقاط كل فوج من السكان (في فئة عمريه معينة) لخمسة سنوات قادمة بإستخدام نسب البقاء المناسبة التي يتم الحصول عليها من جداول الحياة النموذجية بإعتماد المعادلة التالية:

$$ {}_5P_{x+5}^{t+5} = {}_5P_x^t \times {}_5S_x^5 $$

حيث

${}_5P_{x+5}^{t+5}$ عدد السكان في العمر من (x+5) إلى (x+9) المسقط من الزمن (t+5).

${}_5P_x^t$ عدد السكان في العمر من x إلى x+5 المراد إسقاطه في الزمن t.

${}_5S_x^5$ نسب البقاء من العمر (x+5) إلى العمر (x+9)

pdfelement

Remove Watermark Now

$$ {}_5P_{x+5}^{t+5} = {}_5P_x^t \times {}_5S_x^5 $$

حيث

وتستخدم المعادلة الآتية لحساب نسب البقاء للعمر (0-4) .

$$ S_b = \frac{{}_5L_0}{5I_0} $$

حيث S_b نسب البقاء منذ الولادة وحتى العمر (0-4) .

${}_5L_0$ عدد السنوات / أشخاص التي يعيشها الأفراد بين العمر صفر والعمر 4 (من جداول الحياة) حسب الجنس .

I_0 عدد المواليد الافتراضي في جداول الحياة .

ونسب البقاء لبقية الأعمار عدا الأخيرة كما في المعادلة التالية :

$$ {}_5S_x^5 = \frac{{}_5L_{x+5}}{{}_5L_x} $$

${}_5L_{x+5}$ حيث عدد السنوات / أشخاص التي يعيشها الأفراد بين العمر x+5 إلى العمر x+9 (من جداول الحياة) .

${}_5L_x$ عدد السنوات / أشخاص التي يعيشها الأفراد بين العمر x والعمر x+5 (من جداول الحياة).

أما ما يخص الفئة العمرية الأخيرة (75 فأكثر) فتستخدم المعادلة التالية لحساب نسب البقاء

$$ S_{75+} = \frac{T_{80}}{T_{75}} $$

حيث S_{75+} نسب البقاء للفئة العمرية 75 فأكثر

T_{80} T_{75}

و مجموع السنوات / أشخاص التي يعيشها الأفراد بعد العمر 75 و80 سنة على التوالي (من جداول الحياة) .

أما تقدير الأفواج المولودة خلال كل فترة إسقاط وتمثل الفئة العمرية الأولى (0-4) المسقط فيتم باستخدام المعادلة التالية :

$$ B(t,t+5) = 5\sum_{i=1}^{7} 0.5\left[P^f(i,t) + P^f(i,t+5)\right] fi $$

حيث B(t,t+5) أعداد المواليد بين الزمن t و t+5

$P^f(i,t)$

fi معدل الخصوبة العمرية عند العمر i

حيث i= 7=(45-49),....., i=1=(15-19), i=1,2,3...7

$P^f(i,t+5)$

عدد النساء في العمر i عند الزمن t

عدد النساء في العمر i عند الزمن t+5

Remove Watermark Now

حيث إن الإسقاط أعلاه تعطي السكان لكل خمس سنوات فان تقدير السكان حسب الجنس للسنوات الوسطية يتم الحصول عليها بطريقة الاستكمال الخطي(Linear Interpolation) والتي تعتمد على المعادلة التالية:

$$P_i^x = P_i^t + \left[\left(P_i^{t+5} - P_i^t\right)/5\right] \times N$$

حيث P_i^x عدد السكان في الفئة العمرية i للسنة الوسطية x .

جدول رقم (6) تقديرات سكان العراق للمدة 2015-2035 حسب معدلات نمو كل محافظة ومتوسط معدل نمو المحافظات[1]

المحافظة	معدل النمو	السنوات				
		2015	2020	2025	2030	2035
دهوك	0.022	603382	673536	751847	839263	936843
نينوى	0.032	3617786	4234882	4957238	5802809	6792612
السليمانية	0.027	2385538	2725452	3113800	3557484	4064388
كركوك	0.018	1039990	1137019	1243102	1359082	1485883
اربيل	0.034	2017913	2385092	2819082	3332042	3938339
ديالى	0.032	2007885	2350376	2751286	3220581	3769926
الانبار	0.037	1990828	2387413	2863000	3433327	4117266
بغداد	0.026	8773704	9975158	11341137	12894170	14659873
بابل	0.034	2156191	2548531	3012262	3560372	4208216
كربلاء	0.030	1182605	1397792	1652134	1952755	2308078
واسط	0.031	1358841	1582931	1843977	2148072	2502316
صلاح الدين	0.034	1575471	1862143	2200978	2601468	3074830
النجف	0.033	1403982	1651441	1942517	2284895	2687620
القادسية	0.028	1234228	1416971	1626772	1867636	2144163
المثنى	0.032	796928	932863	1091984	1278247	1496281
ذي قار	0.031	2064577	2405051	2801675	3263706	3801932
ميسان	0.025	1006320	1138558	1288174	1457451	1648972
البصرة	0.020	2244039	2477600	2735471	3020181	3334523
مجموع المحافظات ([2])		37460208	43282809	50036436	57873541	66972061
العراق	([3])0.029	37422281	43172494	49806269	57459373	66288433

[1] - تقديرات الجدول (6) اعدت في هذا البحث من قبل الباحثين لاول مرة .
[2] - تم اعتماد مجموع المحافظات حسب معدل نمو كل محافظة .
[3] - مجموع سكان العراق اعتمد على متوسط نمو مجموع المحافظات وليس بالضرورة ان يتطابق مع مجموع سكان المحافظات .

Remove Watermark Now

عدد السكان في الفئة العمرية i للسنة الارتكازية (t+5) (السنة الأخيرة).

P_i^t عدد السكان في الفئة العمرية i للسنة الارتكازية (t) (السنة الأولى).

N الفترة الزمنية بين السنة الارتكازية الأولى والسنة الوسيطة.

10- **السياسات السكانية و الاتجهات المستقبلية للسكان لغاية 2035 :**

تظهر الاسقاطات السكانية ان العراق وكما تم تقديره في بحثنا هذا الذي يوضحه الجدول رقم (6) سيشهد استمرارا في النمو السكاني بفعل الزيادة الطبيعية من جراء الخصوبة المرتفعة و ظاهرة الزخم السكاني ومن المقدر ان يصبح عدد سكان العراق اكثر من (66) مليون نسمة في عام 2035، و هذا النمو السكاني سوف يمثل تحديا جديا و يضع على المحك الفعلي مسالة كفاية وكفاءة كافة الموارد والطاقات البشرية والاقتصادية والمؤسسية المتاحة منها والواعدة كما انه سيكون عائقا امام تحقيق الطفرة المرجوة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي . وان التعامل مع مترتبات النمو السكاني و موائمته مع كل من النمو الاقتصادي واستعمالات الموارد الطبيعية بالتوافق مع خصائص البيئة و ظروفها هي من المسائل الجوهرية للسياسة السكانية في اطار التنمية المستدامة التي تتطلب وضع البرامج والخطط و المشروعات وتنفيذها للتصدي للتحديات والعمل على التخفيف من حدة الاشكاليات السكانية على الاجيال الحالية و مؤثراتها التركمية على الاجيال القادمة . ان هذا يعني وجود حالة ملحة لمضاعفة الموارد المختلفة لتلبية الاحتياجات المتعددة للاعداد المتزايدة من السكان في المستقبل .

و للوصول الى ترابط اوثق بين السكان والنمو الاقتصادي في سياق التنمية المستدامة نقترح ان يستهدف برنامج العمل السكاني للسياسة الوطنية للسكان تدعيم الجهود الوطنية المتداخلة وتنشيطها لتحقيق ما يأتي:

1- ضرورة الاهتمام المتزايد بالسياسات السكانية وذلك لاهمية دورها في التنمية بوصفها مظلة لجميع الانشطة التنموية من اجل تعزيز العدالة الاجتماعية والقضاء على الفقر عن طريق النمو الاقتصادي المطرد في سياق التنمية المستدامة . وتشجيع التوزيع السكاني الاكثر توازناً عن طريق اعتماد التنمية المنصفة والمستدامة بيئياً ، ومراجعة السياسات والآليات التي تسمح في التركيز السكاني الزائد عن الحد في المدن الكبيرة من خلال تباين معدلات النمو السكاني بين المحافظات والتوزيع غير المتوازن للسكان .

2- السعي للوصول الى متوسط نمو سنوي حقيقي مقبول للناتج المحلي الاجمالي , و العمل على تحقيق تحسن في مستويات المعيشة و تنمية الموارد البشرية وتحسين وتوسيع فرص العمالة وبالذات للنساء وتقليص البطالة وتقليص مساحة انتشار حدة الفقر .

3- العمل من اجل تلبية الاحتياجات الراهنة للسكان حاليا و تحسين نوعية حياتهم دون المساس بقدرة الاجيال القدمة على تلبية احتياجاتها , مع السعي الى توفير فرص معززة للنمو و قادرة على ايجاد الحلول المناسبة لمواجهة التحديات المستقبلية.

4- زيادة الطاقة الاستيعابية للاستثمار, فلابد من رفع كفاءة الاقتصاد العراقي عن طريق رفع الطاقة الاستيعابية للاستثمار بما يحقق زيادة في مستوى الانتاجية و الناتج و يضمن تغطية الزيادة الحاصلة في الطلب الكلي الفعال للفئة المستهلكة و المنتجة معا , و يقلل الضغط على الموارد الاقتصادية بصورة متجانسة.

pdfelement

Remove Watermark Now

5- تبني برامج متقدمة للتدريب والتاهيل تساهم في تمكين قوة العمل العراقية و رفع مستوى مهاراتها بحيث تكون هذه البرامج متجانسة ومتناغمة مع متطلبات سوق العمل العراقي بما يعزز بالنتيجة من ارتفاع معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي .

6- التاكيد على الدور الاقتصادي للمراة عن طريق تبني استراتيجية للنهوض بواقعيها : الاقتصادي والاجتماعي بهدف تمكينها وتوسيع فرص خياراتها ومشاركتها مما يعزز من ثقافة التكافؤ والمساوات بين الجنسين في الحصول على فرص العمل .

7- لضمان فاعلية سياسة التشغيل و واقعيتها لابد ان يكون هناك ميزان للقوى العاملة يحقق المواءمة بين المعروض و المطلوب من الايدي العاملة يكون الدليل الاسترشادي لخطة التنمية في تقدير احتياجاتها الفعلية من قوة العمل المتاحة وبما يضمن سلامة اتجاهاتها القطاعية الكمية والنوعية.

8- تمكين فئة الشباب مع السعي الى زيادة مشاركتهم الفاعلة في القضايا التي تدعم مسارات التنمية المستدامة .

9- تبني سياسة سكانية هدفها في الامد المتوسط و البعيد ابطاء النمو السكاني ليتناسب معدله بالتدريج مع مقتضيات التنمية المستدامة, و ذلك من خلال الاجراءات الآتية :

أ . التعامل بجدية مع كل العوامل المؤثرة على الخصوبة لابطاء النمو السكاني , بما في ذلك التوسع في برامج الصحة الانجابية وتنظيم الاسرة , والتقليل من نسب تسرب الاناث في مراحل التعليم و زيادة مشاركة النساء في العمل والانتاج والنشاط الاجتماعي .

ب . التوسع في تنفيذ برامج التوعية متعددة الاتجاهات لاحداث تغير سلوكي قادر على التاثير على تجنب الانجاب المبكر و المتأخر والمتقارب و تحفيز الطلب على عدد اقل من الاطفال وفق الخصوبة المرغوبة للاسرة .

ج . التوسع في نشر كافة الخدمات الاجتماعية وخدمات تنظيم الاسرة مع اعطاء الاولوية في المناطق الفقيرة والمحرومة وازالة اي معوقات تحول دون تحقيق هذا التوسع .

- **مصادر البحث :**

1- الجهاز المركزي للاحصاء وتكلوجيا المعلومات ، اسقاطات السكان في العراق حسب المحافظات للسنوات 1997-2012 ، دائرة احصاءات السكان والقوى العاملة .

2- الجهاز المركزي للاحصاء وتكلوجيا المعلومات ، المجموعات السنوية للاعوام 1980 ، 1990 ، 1998 ، 2003 ، 2009 .

3- وزارة التخطيط ، خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010-2014 ، الجزء الاول – وثيقة الخطة .

4- U.S. Census Bureau, International Data Base, Iraq, 2010.

5-e- rim.com / index.php/email/78505.

6-www.arab geographer's .net.

7- الخريف ، رشود بن محمد ، السكان – المفاهيم والاساليب والتطبيقات ، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، 2010 .

8- جامعة القاهرة – كلية التخطيط الاقليمي والعمراني www.majalism .com/docs/down/oud,php?docid=1368.

pdfelement